

غينيا الاستوائية/نيجيريا: بواعث قلق بشأن محاكمة جائرة وتعذيب و"اختفاء" محتمل

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن تعذيب نحو 70 شخصاً متهمين بجرائم تتعلق بمحاولة انقلاب مزعومة في غينيا الاستوائية في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2004، وإزاء تقديمهم إلى محاكمة جائرة. كما يساور المنظمة قلق من أن ثلاثة من الذين صدرت بحقهم أحكام غيابية معرضون لخطر "الاختفاء" أو يتعرضون حالياً للتعذيب وسوء المعاملة.

فقد أصدرت محكمة عسكرية في باتا، بغينيا الاستوائية، أحكاماً بالسجن لفترات طويلة بحق اثنين وعشرين رجلاً وامرأة واحدة. وحوكم ما لا يقل عن ستة أشخاص غيابياً. ولم تف المحاكمة، التي عُقدت ما بين 6 و19 سبتمبر/أيلول 2005، بمقتضيات القانون الدولي والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وكان الأشخاص الثلاثة والعشرون جزءاً من جماعة تضم 70 من ضباط الجيش أو من الضباط السابقين أو من أقارب القائد المزعوم لمحاولة الانقلاب. ووجهت إلى المتهمين، بمن فيهم عدة نساء، تهم بجرائم تتصل بزعة أمن الدولة والتمرد والخيانة والإهمال، ومحاولة إسقاط الحكومة. وفي بداية المحاكمات، طالب الادعاء العام بإصدار أحكام بالإعدام على ستة من المتهمين، بمن فيهم ما لا يقل عن ثلاثة ممن حوكموا غيابياً: وهم المقدم كيريانو نغويما مبا، القائد المزعوم لمحاولة الانقلاب، والمقدم فلورينسيو إيايا بيبانغ، وفيليب إسونو نتومو "بانشو".

وحُكم على تسعة أشخاص، بينهم أولئك الذين حوكموا غيابياً، بالسجن 30 عاماً بتهمتي زعزعة أمن الدولة، ومحاولة إسقاط الحكومة. وحكم على هؤلاء بالحبس لمدة 30 عاماً. وصدر بحق أحد عشر شخصاً آخر، بمن فيهم امرأة تدعى فلورنسيا (أو فلورينتينا) نتشاما مبا، أحكام بالسجن لمدة 21 عاماً باعتبارهم متواطئين في محاولة الانقلاب وبناء على التهم نفسها. وأدين فرانسيسكو مبا مينداما "إيفي بولاي" (الذي أدين كذلك بتهمة زعزعة أمن الدول وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة 30 عاماً) واثنان آخران بتهمة الخيانة. وحكم على هذين الأخيرين بالسجن 25 عاماً. بينما صدر على شخص واحد آخر حكم بالسجن لمدة 12 عاماً.

إن منظمة العفو الدولية ترحب بحقيقة أن المحكمة لم تصدر أي حكم بالإعدام.

يبد أن منظمة العفو الدولية تشعر ببواعث قلق بشأن ما يلي:

- تجاهل مزاعم التعذيب التي وردت في مجرى المحاكمة، وعدم فتح أي تحقيق في هذه المزاعم.

فمعظم المتهمين اعتقلوا في مقاطعة مونغومو، في شرقي ريو موني (البر الرئيسي) في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2004 واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في سجن باتا منذ اعتقالهم. ويساور القلق منظمة العفو الدولية من أن أقوالاً انتزعت من هؤلاء أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، بحسب ما ورد، قد استُخدمت كأدلة أثناء المحاكمات، ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وذكر جميع المتهمين، باستثناء اثنين منهم، في المحكمة، بحسب ما ورد، أنهم قد تعرضوا للتعذيب في الحجز، بينما حمل بعضهم، بحسب ما ذكر، آثاراً مرئية للتعذيب على جسده. وكان أحد الرجال يدخل المحكمة ويخرج منها محمولاً من قبل الآخرين بشكل ظاهر نظراً لعدم قدرته على المشي. وُذكر أن إحدى النساء كانت تعاني من نزيف في أعضائها التناسلية نتيجة للتعذيب.

ومنظمة العفو الدولية تدعو إلى فتح تحقيق غير متحيز ومستقل في مزاعم التعذيب باعتبارها مسألة عاجلة، كما تدعو إلى تقديم من يشتبه بتورطهم فيها إلى العدالة.

- لم تف المحكمة بمقتضيات المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. فقد حوكم ما لا يقل عن ستة أشخاص غيابياً، بما يشكل مخالفة للقانون الدولي والمحلي. وفي جميع الحالات، لم يُسلم محامو الدفاع لائحة الاتهام كاملة، ولم يتلقوا سوى أقوال موكلهم. وعلاوة على ذلك، ردت المحكمة طلب محامو الدفاع استجواب شهود الاتهام. كما حُرّم من أدینوا من حق الاستئناف ضد إدانتهم وضد الأحكام الصادرة بحقهم.
- ثمة خطر جدي على سلامة ثلاثة ممن أدینوا غيابياً. وتشعر المنظمة ببواعث قلق من أن أمر البحرية خوان أوندايا أباجا، الذي حكم عليه بالسجن 30 عاماً، والمقدم السابق فلورينسيو إلياي بيبغانغ، وفيليب إيسونو نتومو "بانشو" قد "اختفوا" في واقع الأمر. ولدى إعلانه الأحكام الصادرة بحقهم في 20 سبتمبر/أيلول، ذكر راديو غينيا الاستوائية الوطني أنهم موجودون خارج البلاد. بيد أنه لدى منظمة العفو الدولية معلومات بأنهم محتجزون في سجن الشاطئ الأسود في مالابو منذ اختطافهم من بنين ونيجيريا في وقت سابق من العام الحالي.

فيحسب ما زُعم، اختطف أمر البحرية السابق جوان أوندايا أباجا، الذي كان لاحقاً مقيماً في بنين، على أيدي عملاء لقوات غينيا الاستوائية الأمنية في يناير/كانون الثاني 2005 ونُقل إلى سجن الشاطئ الأسود، حيث تعرض للتعذيب، بحسب ما ذكر.

أما المقدم السابق فلورنسيو إيلاي بيبانغ وفيليب إيسونو نتومو "بانشو" فكانا قد قرّآ من غينيا الاستوائية في أكتوبر/تشرين الأول 2004. واعتقل الاثنان ومعهما أنتيمو إيداي، الذي لم يعرف عنه أنه قد حوكم، في لاغوس، بنيجيريا، في أواخر أبريل/نيسان 2005 واحتجزا بمعزل عن العالم الخارجي، في البداية في مقر سلطة استخبارات الجيش في لاغوس، ومن ثم في مقر جهاز أمن الدولة في أبوجا. واختطف الاثنان من هناك، بحسب ما ذكر، في 3 يوليو/تموز 2005 على أيدي موظفين أمنيين تابعين لغينيا الاستوائية -- وبحسب ما زُعم، بتواطؤ من جانب موظفين

أمنيين نيجيريين. وورد لاحقاً أنهما تعرضا لتعذيب قاس في سجن الشاطئ الأسود. وقد عُرف عن فلورينسيو إيلياي أيضاً أنه يعاني بصورة خطيرة من التهاب الكبد ج.

إن منظمة العفو الدولية تدعو سلطات غينيا الاستوائية إلى الإعلان الفوري عن أماكن وجود هؤلاء الأشخاص والسماح لهم بتلقي الزيارات من عائلاتهم ومحاميهم، وبالاتصال بمحاميين وأطباء من اختيارهم هم أنفسهم.

كما تدعو المنظمة إلى فتح تحقيق مستقل وغير متحيز في اختطاف هؤلاء الأشخاص الثلاثة من نيجيريا ومحاكمة جميع من يُشتبه بتورطهم في ذلك.

إن القلق يساور منظمة العفو الدولية بشأن عدم قيام السلطات النيجيرية بحماية هؤلاء الأشخاص من الاختطاف، وتذكر هذه السلطات بواجبهما بمقتضى اتفاقية منظمة الوحدة الأوروبية للاجئين للعام 1969، وبالقانون العربي الدولي، اللذين يقضيان بحظر الإعادة القسرية لأي شخص إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه لانتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات النيجيرية إلى أن تباشر فوراً بفتح تحقيق غير متحيز في اختطاف الرجال الثلاثة، وإلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، وتقديم التعويض الكامل إلى الضحايا.